

# لا شفاء من «الانقلاب»: المحاكمات تنطلق

أحداث متسارعة تشهدها تركيا هذه الأيام، تتركس صورة القبضة الحديدية لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم الذي عاد رجب طيب أردوغان إلى زعامته. محاكمات واعتقالات مستمرة على خلفية محاولة الانقلاب الفاشل الذي يبدو أن تركيا لن تشفى من آثاره في المدى القريب

على مسافة أيام من بدء تنفيذ التعديلات الدستورية الأخيرة التي تغير النظام السياسي في تركيا وقوننت تضييق المجال العام، بدأت يوم أمس محاكمة أكثر من 220 شخصاً، على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز الماضي، التي لا تزال البلاد تعيش تحت وطأتها على مستويات مختلفة. فبالترزامن مع بدء المحاكمة التي قد تؤول إلى أحكام بالإعدام على المدانين، لا تزال حملة «التطهير» التي طاولت موظفي الدولة على الخلفية نجسها، تتفاعل في الشارع التركي، حيث اعتقلت أنقرة أول من أمس، أستاذة جامعية ومدرسة مضرين عن الطعام، ما أوجع الغضب والاحتجاجات وردود فعل منظمات دولية، خصوصاً بعدما أعلنت وزارة الداخلية التركية يوم أمس، أنها اعتقلت 1284 مشتبهاً فيه بمهام نفذتها في الأسبوع الماضي، في إطار مكافحة الإرهاب»، بينهم نحو ألف شخص قالت إنها تشتهبه في علاقاتهم بالاداعية فتح الله غولن. الأحداث القضائية والأمنية هذه، تأتي غداة عودة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى زعامة حزب «العدالة والتنمية»، في إجراء ينقذ أحد التعديلات الدستورية، لكنه الأول من نوعه في تاريخ الجمهورية، ويتركس اليد الحديدية للحزب الحاكم ورئيسه في المشهد العام.



قوات الأمن تواجه محتجين في أنقرة ضد اعتقال استاذين مضرين عن الطعام (أ ف ب)

ومن بين الأشخاص الذين اقتيدوا إلى المحاكمة يوم أمس 26 جنراً تركياً، تتهمة السلطات التركية بقيادة المجموعة التي قامت بمحاولة الانقلاب المذكور. وتجمع متظاهرون خارج المحكمة للمطالبة بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق المتهمين، رافعين لافتات كتب عليها «من أجل شهداء وجنود 15 تموز، نريد عقوبة الإعدام». وفي حركة رمزية، ألقى المتظاهرون حبال المشانق المعقودة على المتهمين الذين اقتيدوا مكبلي اليدين إلى المحكمة وسط صفين من عناصر الأمن الذين أسكوا بهم أمام عدسات الكاميرات، في ما يشبه الاستعراض الذي

يعكس أهمية الحدث بالنسبة إلى أنقرة. وعلى الرغم من إلغاء تركيا عقوبة الإعدام من ضمن محاولاتها على مدى سنوات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن أردوغان كان قد أشار إلى أن العقوبة قد تطبق مرة ثانية «من أجل التعامل مع مدبري الانقلاب». ومن ضمن الجنرالات المتهمين، يبرز قائد القوات الجوية السابق أكين أوزتورك، ومحمد دشلي، شقيق النائب عن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم شعبان دشلي. وتشمل المحاكمة كذلك مساعد أردوغان العسكري السابق، الكولونيل علي

كان أردوغان قد لوح بإمكانية اللجوء إلى الإعدام للتعامل مع هؤلاء

يازجي، والمقدم ليفنت تركان الذي كان مساعد رئيس الأركان الجنرال خلوصي أكار. إلى جانب هؤلاء، يتهم نحو 40 من

الخاضعين للمحاكمة بالانتماء إلى «مجلس السلام في الديار»، وهو الاسم الذي يقال إن مدبري الانقلاب أطلقوه على أنفسهم ليلة المحاولة الفاشلة. وتتضمن الاتهامات الموجهة إلى هؤلاء «استخدام الإكراه والعنف في محاولة لإطاحة البرلمان والحكومة التركية، ما أدى إلى استشهاد 250 مواطناً ومحاولة قتل 2735 آخرين». وشهدت بداية الجلسات توتراً، حيث صرخ أقرباء ضحايا الانقلاب: «الشهداء لا يموتون، الوطن لا يمكن تقسيمه»، وهي عبارة يستخدمها عادة المواطنين والسياسيون تكريماً للذين قتلوا خلال محاولة الانقلاب.

## مصر

### صدمة بين رجال الأعمال بعد رفع الفائدة؟

«لا حول ولا قوة إلا بالله... الناس لن تجد مياه الشرب فضلاً عن الأكل... آخر واحد خارج يطفئ النور... مصيبة... كارثة». هذه عبارات لا نسمعها عادة من رجال الأعمال، لكنها خرجت منهم على نحو عفوي لتسلط الضوء على حالة الصدمة عقب قرار البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة.

وكان مجتمع المال والأعمال على موعد مع مفاجأة جديدة من البنك المركزي مساء أول من أمس، إذ لم يكن أحد يتوقع رفع تكاليف الاقتراض، ولا أن تكون الزيادة بمقدار 200

(أ ف ب)



نقطة (أساس دفعة واحدة)، في خطوة ألقى رجال الأعمال باللوم فيها على صندوق النقد الدولي. لكن البنك المركزي عزا قراره إلى محاولة السيطرة على التضخم السنوي والوصول به إلى مستوى في حدود 13 في المئة في الربع الأخير من 2018، إذ كان التضخم السنوي قد قفز في المدن إلى أعلى مستوى له في ثلاثة عقود بعد قرار تعويم الجنيه في تشرين الثاني الماضي، وسجل 31,5 في المئة في نيسان الماضي. ورفع البنك المركزي خلال اجتماع اللجنة السياسية النقدية التابعة له سعر الفائدة على الودائع لأجل ليلة واحدة إلى 16,75 في المئة من 14,75 في المئة، ورفع سعر فائدة الاقتراض لليلة واحدة إلى 17,75 في المئة من 15,75 في المئة. وكان 13 من بين 14 خبيراً اقتصادياً استطلعت «رويترز» آراءهم الأسبوع الماضي توقعوا أن يُبقي البنك على أسعار الفائدة من دون تغيير، فيما قال مسؤول حكومي إن «القرار متوقع منذ فترة... إذ إنها توصيات صندوق النقد للسيطرة على التضخم». ووفق «رويترز»، فإن البنك المركزي المصري يحاول تحقيق توازن صعب بين دعم النمو واحتواء التضخم، لكن القرار الأخير «يعطي أولوية واضحة لمكافحة ارتفاع الأسعار»

الذي بات الشغل الشاغل للمصريين، غير أن البعض يبدي تشككه في نجاح استخدام آلية رفع الفائدة لهذا الغرض». وتساءل مسؤول مالي في حديثه إلى «رويترز»: «لماذا نرفع الفائدة؟ التضخم علاقة بين عرضين، عرض السلع والخدمات وعرض نقدي، ولخفضه لا بد من زيادة السلع أو تقليل عرض النقود. لا توجد سيولة أصلاً حتى نمتصها. ما حدث يخلق فجوة تضخمية أخرى، (خاصة) أن أحداً لم يشك من أسعار الفائدة الموجودة حتى نقوم بزيادتها!». واتخذت الحكومة في أواخر 2015 سلسلة إجراءات قالت إنها تهدف إلى «احتواء ارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة بعد تعويم الجنيه»، واستخدمت شاحنات الجيش ووزارة التموين لتوزيع المواد الغذائية بأسعار مدعومة، بجانب زيادة عدد المتاجر التي يديرها الجيش وتحديث جميع المتاجر التابعة لوزارة التموين. لكن أسعار السلع الأساسية لا تشهد أي تراجع منذ نحو عامين، بل تسجل قفزات متتالية. وعلق رئيس «غرفة الصناعات الغذائية» في «اتحاد الصناعات» على القرار قائلاً: «الأكد أنه سيرفع تكلفة الصناعة، ما سيكون له أثر في زيادة الأسعار». ورأى أن «حركة السوق ستتباطأ أكثر». من جهة أخرى، وصف رئيس «المجلس التصديري

للصناعات الغذائية»، هاني برزي، قرار البنك المركزي بأنه «مفاجأة غير سارة وضربة موجعة للاستثمار ويزيد من عبء الاقتراض ويضغط على الموازنة العامة للدولة»، معتبراً أن «كل الدول في حالة الركود تتجه إلى خفض سعر الاقتراض لتشجيع الاستثمار بدلا من الانحسار». وفي لغة سيطرت عليها حالة الصدمة من القرار، قال علاء سبع من «غرفة السيارات باتحاد الغرف التجارية» إن «القرار يعالج التضخم بالتضخم... ما يحدث تهرج، إذ إن الأسعار ستتضخم مرة أخرى»، مضيفاً «لا أعلم كيف يُقدّمون على مثل هذه الخطوة؟ كيف يمثلون لكل طلبات الصندوق؟». وكان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لدى مصر، كريس غارفيس، قد شدد في وقت سابق من هذا الشهر، على ضرورة كبح التضخم. وكان وفد من صندوق النقد زار القاهرة نهاية نيسان الماضي لإجراء مراجعة بهدف تقييم جهود «الإصلاح». وفي بيان «مشجع» إلى حد كبير صدر يوم الجمعة، قال الصندوق إن البرنامج شهد بداية جيدة، وإنه وافق مبدئياً على صرف الشريحة الثانية من القرض البالغة قيمته الإجمالية 12 مليار دولار «لدعم الإصلاحات الاقتصادية».

(الأخبار، رويترز)